في اجتماع لها برئاسة الدكتور الإرياني

اللجنة العامة تعبر عن أسفها لاستمرار المشترك في الجدل السفسطائي حول الحوار

■ عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً لها الثلاثاء برئاسة الأخ الدكتور عبدالكريم الارياني- المستشار السياسي لرئيس الجمهورية النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام- ناقشت فيه العديد من القضايا والمستجدات الوطنية والموضوعات التنظيمية.

وعبرت اللجنة العامة في مستهل اجتماعها عن تهنئتها لجماهير شعبنا اليمني الكريم بيوم السابع والعشرين من ابريل يوم الديمقراطية، مؤكدة أن هذا اليوم قد مثل إشراقة ديمقراطية مضيئة ونقطة تحول مهمة في مسار النهج الديمقراطي التعددي الذي التزم به شعبنا وسيلة حضارية للبناء وصنع التقدم للوطن، وسيظل المؤتمر الشعبي العام متمسكاً بهذا الخيار الحضاري المجسد لحق الشعب في التعبير عن إرادته الحرة عبر صناديق الاقتراع وترجمة مبدأ التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الانقلابات والتآمر والقفز على إرادة الشعب أو الالتفاف عليها..

كما عبرت اللجنة العامة عن تهانيها لعمال بلادنا بمناسبة الأول من مايو عيد العمال العالمي، مثمنة كل الجهود والعطاءات التي يقدمونها على درب مسيرة البناء والتنمية والنهضة في الوطن.

واطلعت اللجنة العامة على نتائج الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك من اجل تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م.

وعبرت عن أسفها لاستمرار الجدل السفسطائي من قبل اللقاء المشترك حول تنفيذ الاتفاق وتحريف الحقائق في البيان الصادر عن أحزابه حول ما تمخض عنه نتائج اللقاء الذي تم يوم الأربعاء الموافق ٢١ ابريل ٢٠١٠م والذي قدم خلاله المؤتمر الشعبي العام وانطلاقاً من حرصه على الحوار رؤيته للبدء في عملية الحوار بعيدا عن المواقف والاشتراطات التعجيزية المسبقة مقدماً في سبيل ذلك الكثير من التنازلات من أجل المصلحة الوطنية.

وتؤكد اللجنة العامة مجدداً التزام المؤتمر الشعبي العام بالحوار كسبيل لحل كافة القضايا التي تهم الوطن وتدعو الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك إلى البدء فوراً في المضي في عملية الحوار لتنفيذ اتفاق فبراير كمنظومة متكاملة وبعيداً عن أساليب المماطلة والتسويف والتي لن تفضي إلى أية نتيجة سوى إضاعة الوقت وإدخال الحوار في مأزق حقيقي وطريق مسدود.. وتؤكد اللجنة العامة أن المؤتمر الشعبي العام سيظل ملتزماً بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في شهر ابريل القادم ٢٠١١م باعتبارها استحقاقاً دستورياً وديمقراطياً لا يمكن التنازل عنه بأي حال ولأن الانتخابات هي جوهر العملية الديمقراطية ولن يسمح بأية محاولة من قبل أي طرف للتنصل عن هذا الاستحقاق وتحت أي مبرر كان.

المؤتمر ملتزم بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها ابريل 2011

إدانة الأعمال الارهابية التي تضر بمصالح الوطن والمواطنين

الإشادة بالحماس الجماهيري العظيم استعداداً للاحتفاء بالعيد الوطني الـ20

وأشادت اللجنة العامة بالحماس الكبير والتفاعل الواسع الذي أبدته جماهير شعبنا لاستقبال مناسبة الاحتفال بالعيد الوطني العشرين لإعادة تحقيق وحدة الوطن الـ٢٢ من مايو العظيم من خلال تلك الفعاليات والمهرجانات في مختلف محافظات الجمهورية وما عبر عنه أبناء شعبنا دوماً من مواقف رافضة ومندد بكل المحاولات المستهدفة لأمن الوطن واستقراره ووحدته الوطنية والنيل من مكاسبه وثوابته الوطنية.

وأكدت مجدداً إدانتها لكافة الأعمال التي ترتكبها العناصر التخريبية والإرهابية الخارجة على الدستور والنظام والقانون وفي مقدمتها الأعمال التي ترتكبها عناصر تنظيم القاعدة وآخرها جريمة استهداف موكب السفير البريطاني في بلادنا والتي تضر بمصالح الوطن والمواطنين والاقتصاد الوطني.

ونوهت بالجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية في بلادنا في عملياتها الاستباقية الناجحة لأوكار العناصر الإرهابية وفي إطار جهودها المبذولة لترسيخ الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع.. كما دعت إلى تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية لمكافحة الإرهاب.

وأهابت اللجنة العامة بالأخوة المواطنين إلى المزيد من التعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل أداء واجبها في ضبط العناصر الإرهابية التخريبية المستهدفة النيل من أمن الوطن واستقراره.□

المؤتمر يدعو «المشترك» إلى تحديد زمان ومكان مواصلة الحوار

النائب الأول: ندعو أحزاب المشترك إلى تغليب المصلحة الوطنية للانخراط في الحوار بدون أية شروط مسبقة وللمرة الأخيرة

■ دعا المؤتمر الشعبي العام أحزاب اللقاء المشترك إلى تحديد مكان وموعد اجتماع جديد لمواصلة الحوار الهادف إلى تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الموقع بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب.

وطالب المؤتمر الشعبي العام في رسالة بعثها الخميس ٢٩ أبريل ٢٠١٠م إلى قيادة أحزاب اللقاء المشترك، بالاجتماع مجدداً لمواصلة الحوار.. وتضمنت الرسالة التي وجهها النائب الثاني لرئيس المؤتمر الدكتور/ عبدالكريم الارياني إلى رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك الدكتور/ عبدالوهاب محمود دعوة أحزاب المشترك إلى تحديد موعد ومقر اجتماع جديد بين الطرفين لمواصلة الحوار.

وجاء في نص الرسالة: "عطفاً على رسالتكم المؤرخة ٢٥ ابريل ٢٠١٠م فإننا ندعوكم للاجتماع في الزمان والمكان الذي تحددونه لمواصلة الحوار وسوف يمثل المؤتمر الشعبي العام الأخوة الأمناء المساعدون: (صادق أمين أبوراس، وسلطان سعيد البركاني ، ود. احمد عبيد بن دغر).

وكان الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- جدد الدعوة لأحزاب اللقاء المشترك إلى تغليب مصلحة الوطن والانخراط في الحوار بدون أية شروط مسبقة وللمرة الأخيرة.

وقال هادي في خطاب له بمدينة تعز بتاريخ ٢١ ابريل: "ونجدها فرصة ثمينة لنؤكد- من تعز الإباء والشموخ- على أننا في الدولة والمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي حريصون على الحوار كخيار ثابت وراسخ، وهو الخيار الذي رسخه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في كل الظروف والأحوال بل وفي أكثر الظروف تعقيداً وقدم من اجل اعتماده منهجاً للحياة السياسية الكثير والكثير من التنازلات لأننا نؤمن بأن الحوار يجب ان يسود مفاصل المجتمع وان يسود العلاقات بين كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني كلها".

هذا وكانت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام أكدت- عقب اجتماعها يوم الثلاثاء الماضي برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام- التزام المؤتمر بالحوار كسبيل لحل كافة القضايا التي تهم الوطن.

آلية لتنفيذ اتفاق فبراير

وكان المؤتمر الشعبي العام بعث رسالة إلى قيادات أحزاب اللقاء المشترك بشأن تحديد الآلية الكفيلة بتنفيذ اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب،تسلمتها قيادات المشترك يوم الثلاثاء ٦ ابريل ٢٠١٠م .

وتضمنت رسالة المؤتمر إلى المشترك مشروع محضر مكون من (١١) بنداً تتضمن مقترحات بتشكيل لجنة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل استناداً إلى ما نصت عليه اتفاقية ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م. . ونص المشروع على أن (تلتزم اللجنة باتفاق ٢٣ فبراير الموقَّع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب، نصاً وروحاً)،وعلى أن (يشكل الاتفاق الموقَّع بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في شهر يونيو ٢٠٠٦م أساساً يُبنى عليه لتحديد ضوابط وإجراءات الحوار الوطني الشامل.)

وحدد مشروع المقترح المقدم من المؤتمر مهام اللجنة في القيام بالاتصال والتشاور مع الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي ستتفق على تسميتها الأطراف الموقّعة على المحضر، وضم كل من يقبل بفكرة الحوار الوطني إلى قوام اللجنة بنفس المعايير التي تم بها تشكيل لجنة التهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل من حيث العدد والتمثيل التي شكلت بها هذه اللجنة.

كما نص المشروع على أن (تقوم اللجنة باستكمال التشاور مع بقية الأحزاب والقوى السياسية والفعاليات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في الانضمام إلى الحوار الوطني الشامل دونما استثناء على ألاّ يخل ذلك بمبدأ التساوي العددي المنصوص عليه في هذا المحضر).

ونص المشروع على أن (تقوم اللجنة بإعداد برنامج الحوار الوطني ومواعيده الزمنية التي لا تخل بموعد إجراء الانتخابات النيابية المحدد في اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م، وهو ٢٧ إبريل ٢٠١١م).

وفيما يخص تشكيل اللجنة وآلية عملها اقترح المشروع أن (تتكون لجنة التهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل من ( ) عضواً يسميهم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأحزاب اللقاء المشترك وشركاؤهم بالتساوي.. كما نص على أن (تكون رئاسة اللجنة دورية وتسمى أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤهم، والمؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه رئيساً ونائباً للرئيس، وهم يمثلون هيئة رئاسة اللجنة وفي حال تراّس الاجتماع أحد الطرفين يكون نائبه من الطرف الآخر).

وحسب المشروع المقدم من المؤتمر فإن اللجنة- (المذكورة أعلاه- تعقد أول اجتماع لها في قاعة كلية الشرطة، وتتواصل اجتماعاتها في مجلس الشورى، بدعوة من رئاسة المجلس وتكون اجتماعاتها علنية وشفافة بما يمكن الرأي العام والأشقاء والأصدقاء من متابعة أعمالها،على أن (تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق وتكون ملزمة للجميع). . كما نص مشروع المؤتمر المقترح لتنفيذ اتفاق فبراير على أن (تلتزم الأطراف المشاركة في الحوار الوطني الشامل بعدم القيام بأي أعمال تحريضية من شأنها التأثير على أجواء الحوار)،وان (تلتزم وسائل الإعلام الرسمية بعدم التعرض للمعارضة السياسية وأحزاب اللقاء المشترك ووسائلها المرئية والمسموعة والمقروءة).

تسمية ممثلي المؤتمر لمواصلة الحوار مع المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير

وختم المؤتمر مشروع مقترحه بـ:(جميع الحوارات التي تجريها لجنة التهيئة والإعداد الوطني الشامل ستكون محكومة بالمادة الأولى من دستور الجمهورية اليمنية)، ونصها كما يلي: (الجمهورية اليمنية، دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية).

وعبر المؤتمر الشعبي العام عن أمله أن يؤدي مشروع المحضر إلى الاتفاق مع المشترك على آلية تشكيل ومهام لجنة الحوار الوطني الشامل. . بيد أن المشترك لايزال يختلق عراقيل أمام كل المحاولات والتنازلات التي يقدمها المؤتمر لمواصلة الحوار.□

المؤتمر يدين حادث استهداف سفير بريطانيا ويحذر من تشجيع الإرهاب

■ دان المؤتمر الشعبي العام بشدة الحادث الذي استهدف سيارة السفير البريطاني بصنعاء الاثنين الماضي، واصفاً إياه بالعمل الإرهابي الإجرامي الجبان.

واعتبر المؤتمر في بيان له ذلك العمل الإرهابي- الذي تشير المعلومات الأولية إلى أنه يحمل بصمات القاعدة- انعكاساً للحالة التي باتت تعيشها العناصر الإرهابية جراء الضربات الاستباقية الناجحة التي وجهتها إليها الأجهزة الأمنية خلال الفترة الماضية والتي أسفرت عن مصرع عدد كبير من قيادات الإرهاب والقبض على عدد آخر منهم.

وقال البيان: إن المؤتمر وهو يدين هذا العمل الإرهابي بشدة ليؤكد ضرورة تضافر الجهود الرسمية والشعبية لمواجهة آفة الإرهاب التي لا تهدد أمن وسلامة المجتمع فحسب بل وتسيئ لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي يتم تحريفها عبر الأفكار الضالة والمريضة لهذه العناصر الإرهابية، فضلاً عن إثارة الكارثية على الاقتصاد الوطني، ونتائجه السلبية في تشويه سمعة وصورة اليمن أمام الرأي العام العالمي.

وأكد البيان وقوف المؤتمر الشعبي العام الكامل مع أجهزة الدولة في مواجهتها لعناصر الإرهاب، مطالباً أجهزة الأمن بالاستمرار في تكثيف عملياتها الاستباقية ضد عناصر الإرهاب أينما كانت حتى يتم القضاء على هذه الآفة واستئصالها بشكل نهائي.

□ السفير البريطاني

وجدد المؤتمر الشعبي العام دعوته كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية إلى إدانة مثل تلك الأعمال الإرهابية جملةً وتفصيلاً، والقيام بواجبها في توعية المواطنين وفي المقدمة شريحة الشباب بخطورة الأفكار المنحرفة وما تسببه من أضرار على الأمن والاستقرار والاقتصاد الوطني، محذراً من استمراء البعض في نشر ثقافة الكراهية وتبرير أعمال التخريب والفوضى وتوفير الغطاء الإعلامي والسياسي لها، وما ينجم عنها من تشجيع العناصر الإرهابية والتخريب على القيام بأعمالها الإجرامية التي تعود عواقبها على المجتمع.

ودعا المؤتمر الشعبي العام كافة جماهير الشعب اليمني وأولياء الأمور إلى القيام بدورهم في مساندة أجهزة الأمن والإبلاغ عن أية معلومات من شأنها المساعدة في ضرب أوكار عناصر الإرهاب، وكذا تحمل مسئولياتهم في تربية أبنائهم على قيم الدين الإسلامي الحنيف والمتمثلة بالوسطية والاعتدال والتسامح ونبذ الغلو والتطرف، وعدم تركهم فريسة لعناصر الإرهاب التي تغرر بهم وتحولهم إلى قنابل بشرية تسوقهم إلى الموت في سبيل تحقيق أفكارها المنحرفة البعيدة عن قيم الدين الإسلامي وأخلاق وثقافة وعادات وتقاليد المجتمع اليمني.□

استعداد مؤتمري لإقرار قانون الانتخابات وتنفيذ اتفاق فبراير منفرداً

■ قالت مصادر في قيادة المؤتمر الشعبي العام أنه -المؤتمر- سيمضي في اتجاه التحضير للانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد بعد شعوره بوصول الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك إلى طريق شبه مسدود نتيجة التعنت والرغبة في إهدار المزيد من الوقت دون جدوى.

ونقلت الزميلة «٢٦سبتمبر» عن المصادر القول: إن المؤتمر الشعبي سيبدأ فعليا في اتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ اتفاق فبراير بصورة منفردة والدفع بإقرار قانون الانتخابات الذي كان مجمداً في مجلس النواب والتوجه نحو تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والمضي في استكمال كافة الترتيبات لإنجاز هذا الاستحقاق الديمقراطي الوطني في موعده المحدد.

وكانت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام قد عبرت في اجتماع لها الاسبوع الماضي برئاسة الأخ الدكتور عبد الكريم الإرياني- المستشار السياسي لرئيس الجمهورية النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام- عن أسفها لاستمرار الجدل السفسطائي من قبل أحزاب اللقاء المشترك حول تنفيذ الاتفاق وتحريف الحقائق في البيان الصادر عن اللقاء المشترك حول ما تمخض عن نتائج اللقاء الذي تم يوم الأربعاء الموافق ٢١ ابريل والذي قدم خلاله المؤتمر الشعبي العام رؤيته للبدء في عملية الحوار بعيداً عن المواقف والاشتراطات التعجيزية المسبقة مقدماً في سبيل ذلك الكثير من التنازلات من أجل المصلحة الوطنية.

وأكدت اللجنة العامة مجدداً التزام المؤتمر الشعبي العام بالحوار كسبيل لحل كافة القضايا التي تهم الوطن ووجهت الدعوة مجدداً للأخوة في أحزاب اللقاء المشترك إلى البدء فوراً في المضي في عملية الحوار لتنفيذ اتفاق فبراير كمنظومة متكاملة وبعيداً عن أساليب المماطلة والتسويف والتي لن تفضي إلى أية نتيجة سوى إضاعة الوقت وإدخال الحوار في مأزق حقيقي وطريق مسدود.. مؤكدةً أيضاً التزام المؤتمر بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد أبريل ٢٠١١م.□

بن دغر: المؤتمر قدم مقترحات توافقية لكن المشترك تجاهلها

◄عبدالحكيم عبيد

■ كشف الدكتور احمد عبيد بن دغر- الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام في المؤتمر الشعبي العام- عن مقترح بعث به الدكتور عبدالكريم الارياني- النائب الثاني لرئيس المؤتمر- إلى أحزاب اللقاء المشترك يقدم حلولاً توافقية لبعض القضايا الخلافية إلا أن أحزاب المشترك تجاهلته ولم ترد عليه حتى الآن.

وقال الأمين العام المساعد الذي كان يتحدث أمام قيادات المؤتمر الشعبي العام في محافظة عدن الأربعاء :انه على الرغم من بعض التوافق مع أحزاب المشترك على عدد من القضايا المتعلقة بالحوار إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود خلافات جوهرية على بعض القضايا.

وأشار بن دغر إلى أن المؤتمر الشعبي سيظل متمسكاً بالحوار مع كل القوى إلا من ينادون بإعادة عجلة التاريخ إلى الخلف والذين ينادون بالانفصال، بينما الجميع يسعى إلى التوحد، موضحاً أن التاريخ الإنساني يؤكد أن حركات التمرد التي ليس لها هدف لا يُكتب لها النجاح.

□ بن دغر

ودعا بن دغر قيادات المؤتمر في عدن إلى الاستعداد الجيد للاحتفال بالعيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، واستعرض المنجزات التنموية التي تحققت في ظل الوحدة المباركة. وقال: لقد مثل يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م محطة تحول تاريخي في حياة شعبنا اليمني بل إنه يعد أعظم منجزات الوطن في تاريخه الحديث وهو محل فخر واعتزاز لكل أبناء الوطن وكل الوحدويين العرب.

وأردف الأمين العام المساعد: علينا أن نحتفي بهذه المناسبة العظيمة بما يليق بعظمة قدرها، كما يجب أن نجعل منها محطة تقييم موضوعية وما الذي يمكن أن نقوله بعد ٢٠ عاماً من عمر الوحدة المباركة وما هي طموحاتنا المستقبلية.

وكان الاجتماع الذي حضره عبدالكريم شائف رئيس فرع المؤتمر وقيادة المحافظة والمديريات ناقش عدداً من القضايا التنظيمية الهادفة إلى الارتقاء بالعمل التنظيمي ليكون عند مستوى التحديات التي يواجهها الوطن والمؤتمر الشعبي العام.□

الخطري: المؤتمر سيدعم النساء في انتخابات أمناء عموم المحليات

■ قالت رئيس دائرة المرأة فاطمة الخطري عضو اللجنة العامة: إن المؤتمر الشعبي العام سيعمل على دعم المرأة في انتخابات أمناء عموم المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات المقرر عقدها الأربعاء المقبل.

وأشارت الخطري إلى أنه تم توجيه تعميم لأعضاء المؤتمر الشعبي العام بضرورة دعم المرأة في المجالس المحلية التي فازت بها نساء في إطار التزام المؤتمر بإفساح المجال لمشاركة المرأة في مختلف مفاصل العمل الإداري بالدولة وهو المبدأ الذي أكد عليه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر.

وأعربت رئيس دائرة المرأة عن أملها في ارتفاع عدد النساء في الهيئات الإدارية مشيرة إلى أن هناك ٣٦ امرأة في مجالس المحافظات والمديريات تولت ٣ نساء فقط رئاسة لجان في تلك المجالس، متمنية أن تكون هذه الانتخابات خطوة لرفع عدد النساء في الهيئات الإدارية.. وقالت إن ذلك يعتمد على مدى الوعي لدى الأعضاء الرجال.□

طالبت أحزاب المشترك العودة إلى الرشد والصواب

الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة تطالب بتعقب العناصر الخارجة على النظام والقانون

■ استنكرت الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة في مديريات ردفان كافة الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها العناصر الخارجة على القانون وما تقوم به من استهداف مباشر لأفراد القوات المسلحة التابعة للواء (٣٥) مدرع.. واختطافها لاثنين من افراد القوات المسلحة المرابطين في منطقة جبل العر.

واعتبرت الهيئة الوطنية هذه الأعمال غير المسؤولة بمثابة تطور خطير تهدف من ورائه إلى جر المنطقة في دوامة العنف بعد ان فشك فشلاً ذريعاً في تنفيذ مخططها الشيطاني المعادي للوطن.

وحملت الهيئة عناصر ما يسمى بالحراك ومن ورائهم أحزاب اللقاء المشترك المسئولية الكاملة عن جميع الأعمال الإرهابية والإجرامية التي ذهب ضحيتها عدد من أفراد القوات المسلحة وكذلك اختطاف اثنين من أفراد من القوات المسلحة الذي تم اختطافهما وعن جميع الأعمال الإجرامية التي ذهب ضحيتها المواطنين الأبرياء.

وطالبت الهيئة أحزاب المشترك العودة إلى جادة الصواب والرشد والاحتكام إلى لغة العقل والمنطق في تسليم العناصر المطلوبة أمنياً وكذلك الزام العناصر الحوثية بتنفيذ النقاط الست كون أحزاب المشترك أعلنت تأييدها لعناصر الحراك والعناصر الحوثية.

كما جددت الهيئة رفضها لكل دعوات الأضراب الشامل التي دعت إليها قيادة ما يسمى بالحراك بعد أن فشلت دعواتها السابقة بالإضراب الشامل والذي حددت موعداً له الاثنين من كل اسبوع.

كما طالب الأجهزة الأمنية بملاحقة وتعقب العناصر الخارجة على القانون المطلوبين أمنياً أينما وجدت والضرب بيد من حدد لكل من يريد زعزعة الأمن والاستقرار.

هذا وكانت الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة قد عقدت أمس اجتماعاً طارئاً وقفت خلاله على آخر الأحداث والتطورات والمستجدات التي شهدتها مديرية ردفان وبعض مناطق المحافظات الجنوبية.